أصوات نساء
ديسمبر 2024

التقرير السنوي

لحصيلة ضحايا جرائم تقتيل النساء

في تونس 2024

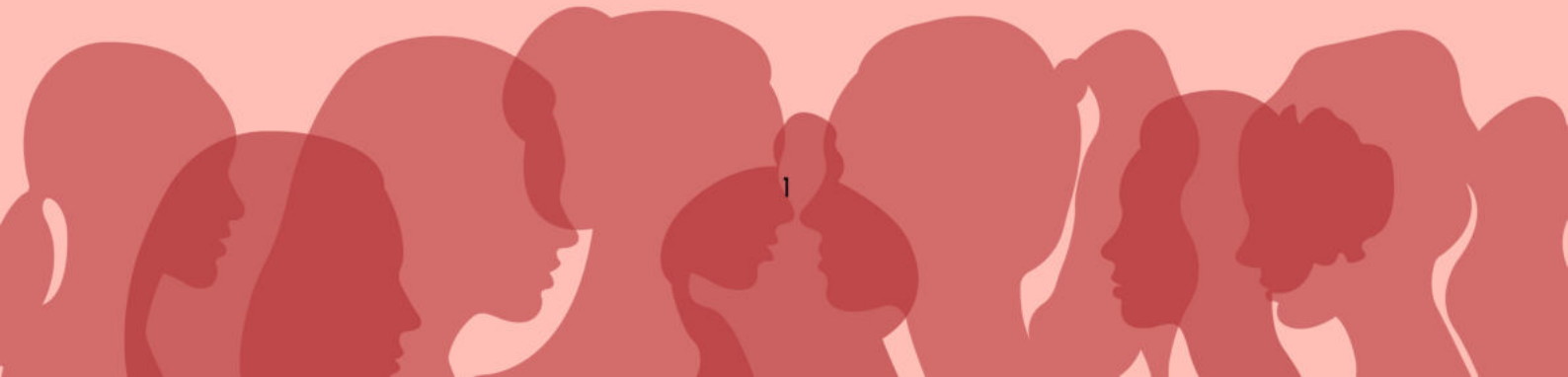

الفهرس

I مقدمة عامة 2

II الإطار المفاهيمي 5

III بعض الإحصائيات العالمية والإقليمية لضحايا جرائم تقتيل النساء لسنة 2024 7

IV تحليل البيانات والإحصائيات المرصودة لضحايا جرائم تقتيل النساء في تونس لسنة 2024 9

1 حصيلة جرائم القتل المرتكبة ضد النساء وعدد الضحايا 10

2 توزيع الجرائم حسب كل جهة 11

3 توزيع الجرائم حسب الفئات العمرية للضحية 12

4 توزيع الجرائم حسب الفئات العمرية للجناة 13

6 توزيع الجرائم حسب العلاقة بين الضحية والجاني 14

7 سوابق في تعنيف الضحية 15

8 طرق التقتيل والوسائل المستعملة 16

9 مكان ارتكاب الجريمة 17

10 تصرفات الجناة بعد ارتكاب الجريمة 18

V الإشكاليات المرصودة في التقرير 19

الخاتمة العامة 20

التوصيات 20

ملحق عدد 1 22

المقدّمة العامة

شهدت تونس في السنوات الأخيرة تصاعدًا مفزعا لظاهرة جرائم تقتيل النساء ،ومحاولات التقتيل ممّا ينم عن تزايد وتفشي وخطورة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف النساء بسبب جنسهن ومكانتهن وأدوارهن المفروضة اجتماعيا .

يُحمّل المجتمع المدني وأغلب الجمعيات النسوية في تونس الدولة مسؤولية هذا الوضع المأساوي الناتج عن التقصير في حماية النساء وعدم تقدير المخاطر وبطء الإجراءات وغياب التوعية وعدم المعالجة الجدية للأسباب الجذرية للعنف القائم على أساس النوع ومن بينها التمييز بين الجنسين وغياب المساواة الفعلية بينهما وعدم تطبيق جدي لقانون 58-2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة .

في تقريرها الأول الصادر سنة 2023 حول جرائم تقتيل النساء، اعتبرت جمعية أصوات نساء وجمعية المرأة والمواطنة بالكاف أن تلك السنة قد شهدت عددا تصاعديا لجرائم تقتيل النساء وخاصة منها المرتكبة على الزوجات من قبل الزوج أو أحد أفراد العائلة إذ تم تسجيل 25 حالة تقتيل، بينها 13 ضحية على يد أزواجهن و3 من قبل آبائهن و4 من أقاربهن، بينما قُتلت 5 نساء على يد مجهولين .

وقد كشف التقرير أيضًا عن استخدام أساليب عنيفة عند عملية التقتيل مثل الطعن بآلات حادة، الذبح، والخنق[1].

وفي ظل هذه الأرقام نشرت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لأول مرة إحصائيات عن عدد جرائم قتل النّساء التي وفق بياناتها تضاعفت أربع مرّات من 2018 إلى حدود جوان 2023 ليبلغ 23 جريمة قتل إلى حدود السّداسي الأوّل من سنة 2023 مقابل 6 جرائم قتل للنّساء سنة 2018 كما أشارت الوزارة بان أغلبية هذه الجرائم ارتكبت داخل المنازل، وأن الزوج هو المسؤول عن 71% من هذه الجرائم، كما أن النساء المتزوجات هن الأكثر عرضة للتقتيل [2].

1 تقتيل النساء "الظاهرة المسكوت عنها" تقرير حول جرائم قتل النساء لسنة 2023 عن جمعية أصوات نساء و جمعية المرأة و المواطنة :
https://www.aswatnissa.org/wp-content/uploads/2024/05/rapport2web.pdf

2 جرائم قتل النساء في تونس "تقرير وصفي لرصد أولي حول 69 ضحية و ملمح القائمين بالجريمة" من جانفي 2018 الى 30 جوان

كما أنه وفق البيانات التي كشفت عنها دراسة أعدها الإتحاد الوطني للمرأة التونسية تحت عنوان "سكاتنا قاتل " سنة 2023 فإنّ عدد حوادث قتل النساء المسجلة في تونس، في تلك السنة بلغ، 24 جريمة، وأن نسبة 54 بالمائة من هذه الجرائم نفذت من قبل رجال ضد زوجاتهن. وأوضحت البيانات أن نسبة الجرائم "المنفذة ضد أمهات هي 21 بالمائة، و8 بالمائة ضد الأخت أو الابنة، و4 بالمائة ضد مهاجرات وفتيات لا تربطهن صلة قرابة بالمجرم ."

وفي نفس السنة (2023) قامت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بإطلاق خارطة تفاعلية لجرائم قتل النساء في تونس تحت إسم "تونس القتيلات" وقد أتاحت هذه الخارطة التفاعلية "تعزيز التشبيك بين الجمعيات التونسية المختلفة العاملة في مجال مكافحة جرائم تقتيل النساء من حيث جمع وتحديث وتبادل ونشر المعلومات "[3].

وسعيا إلى مواجهة الإفلات الممنهج من العقاب والارتفاع المثير للقلق للعنف الأبوي، دعمت الأورو متوسطية للحقوق إنشاء ديناميكية مغاربية –مبادرة تأسست سنة 2023 تحت عنوان "مغرب بدون تقتيل النساء" مكونة من الجمعيات وتحالفات التي تعمل على مناهضة تقتيل النساء في بلدان تونس والمغرب والجزائر و قد مثلت هذه الديناميكية مساحة عابرة للحدود الوطنية للنضال النسوي ضد تقتيل النساء بهدف المساهمة في كسر الصمت حول جرائم تقتيل النساء وبناء استجابة جماعية ومنسقة .

يفسر غياب الإحصائيات والبيانات الرسمية سنويا حول ظاهرة تقتيل النساء بعدم حرص وزارة الأسرة والمرأة على تبني إستراتيجية متكاملة ومتعدّدة الأبعاد للتصدّي لظاهرة تقتيل النساء و غياب أي بروتوكول تعاون في مجال تبادل البيانات والمعلومات بين هذه الوزارة ووزارتي الداخلية والعدل حول قضايا تقتيل النساء .

3 تواتر-جرائم-قتل-النساء-داخل-الفضاء-العائلي-في-تونس/ https://alarab.co.uk

كما يشكل غياب البيانات والإحصائيات الرسمية خرقا واضحا لأحكام الفصلين 40 و41 من القانون عدد 58 حيث يحمل الفصل 41 الوزارة بتلقي التقارير والبيانات من الوزارات والهياكل العمومية المعنية وإحالتها إلى المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة والذي حدد الفصل 40 مهامه من بينها عملية رصد حالات العنف واحصائها ونشرها والقيام بالبحوث العلمية والميدانية اللازمة حول العنف لتقييم التدخلات المستوجبة ومعالجة إشكال العنف .

في غياب الإحصائيات الرسمية لسنة 2024 التي من المفروض ان تصدر عن المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، قررت جمعية "أصوات نساء" مواصلة إعداد ونشر تقريرها السنوي حول ظاهرة تقتيل النساء في تونس ويمثل هذا التقرير الثاني من نوعه من بين أهم الأنشطة التي تقوم بها جمعية أصوات نساء لمكافحة العنف ضد النساء .

اعتمد هذا التقرير، من حيث البيانات والمعلومات، على ما تم تداوله في وسائل الإعلام الوطنية بمختلف أنواعها، والتي غطّت هذه الجرائم بشكل جزئي، إذ لم تشمل تغطيتها جميع الحيثيات والملابسات، كما لم تواكب تطورات المعطيات المرتبطة بها. وهو ما شكّل **عائقًا أمام جمعية أصوات نساء في** عملية الرصد وإعداد تقرير شامل يمسّ جميع جوانب الجريمة وسياقاتها.

وتُظهر أرقام هذا العام أيضًا أنه، على مدار السنة، ظلّ العدد الإجمالي لعمليات قتل النساء (بمعنى قتل النساء لمجرد كونهن نساء) دون تغيير إلى حدّ كبير، ما يؤكّد الحاجة الملحّة إلى منع هذه الآفة والاستجابة لها بإجراءات أنجع. ورغم أن هذه الأرقام مرتفعة بشكل ينذر بالخطر، إلا أن الحجم الحقيقي لقتل النساء قد يكون أكبر من ذلك بكثير.

يتضمن التقرير إلى جانب تحليل البيانات توصيات عملية على مستوى القوانين وخاصة على مستوى الوقاية والحماية من العنف المسلط على النساء خاصة العنف بين الأزواج أو في الفضاء العائلي بصفة عامة الذي يرتكب من أحد أفراد العائلة .

II ـ الإطار المفاهيمي

إعتبرت بعض المصادر أنّ أول استخدام موثّق لكلمة "تقتيل النساء(FÉMINICIDE)" قد ورد في أوائل القرن التاسع عشر، وتحديدًا في عام 1801 في كتاب جون كوري "نظرة ساخرة إلى لندن في" بداية القرن التاسع عشر". غير أن هذا الاستخدام كان في سياق لغوي وصفي، دون أي مضمون سياسي أو تحليل جندري .

أما التأسيس المفاهيمي الحديث للمصطلح، فقد جاء في عام 1976 على يد الباحثة والناشطة النسوية ديانا راسل، خلال مشاركتها في مؤتمر دولي حول الجرائم المرتكبة ضد النساء، حيث استعملت المصطلح لتسليط الضوء على قتل النساء بوصفه نتيجة مباشرة للعنف الذكوري والتمييز القائم على النوع الاجتماعي .

وقد تعمّق النقاش حول المصطلح في كتابها المشترك مع جيل رادفورد الصادر سنة 1992 . تحت عنوان "FEMICIDE: THE POLITICS OF WOMAN KILLING"والذي شكّل مرجعًا تأسيسيًا في الأدبيات النسوية. وفي بعض السياقات والبلدان مثل كندا والمكسيك، وبالأخص في مدينة سيوداد خواريز، اكتسب المصطلح بُعدًا سياسيًا إضافيًا، إذ اعتُبر "قتل النساء" جريمة تُمارس "بتواطؤ الدولة أو نتيجة تقاعسها، وهو ما دفع بعض المنظمات إلى تصنيفه كـ"جريمة دولة .

لا تزال ظاهرة تقتيل النساء محل نقاش دولي على مستوى التنظير والتصور والقياس في دوائر الناشطين الأكاديميين والسياسيين و المجتمع المدني ، وكذلك داخل المؤسسات التشريعية الدولية و الإقليمية والوطنية وغيرها كما لم يتم الاتفاق على مختلف أنواع تقتيل النساء فعلى سبيل المثال و وفقا لمنظمة الصحة العالمية هناك أربع فئات من جرائم قتل النساء: قتل النساء الحميمات، وقتل النساء غير الحميمات، وجرائم الشرف، وجرائم المهر بينما يعترف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات بإحدى عشر نوع من أنواع قتل النساء ويبقى العنف الزوجي / الحميمي هو اكثر نوعا منتشرا لا في تونس فقط بل في العالم ويبين تعدد الفئات أنه إذا كان قتل النساء مرتبطا بجنس الضحية، فإنه لا يقتصر على قتل الأزواج .

تم تبني مصطلح FÉMINICIDE تقتيل النساء من قبل النشطاء و المدافعين/ت عن حقوق النساء و نال اعتراف المؤسسات الدولية ثمّ اندرج في قوانين عديد البلدان أولهما بلدان أمريكا اللاتينية و لاحقا في بعض القوانين الأوروبية و تُمكّن عبارة تقتيل النساء من اعتبار الجندر كنمط لتفسير القتل .

تشير "عبارة جرائم تقتيل النساء" إلى الجرائم العمدية التي تُرتكب ضد النساء لانهن نساء ، وهو ما يُعرف بالقتل القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي .

و تعتبر هذه الجرائم أقصى مظاهر العنف الذي يمارس على النساء أو آخر حلقة من حلقاته. و يجد هذا العنف القاتل جذوره في الهيمنة الذكورية و علاقة السيطرة والتملّكٍ تجاه النساء وعلى أجسادهن كما يُمثّل السياق الثقافي والاجتماعي القائم على النظام البطريركية عنصرا مُهِمًا لتوصيف هذه الظاهرة التي يتم أحيانا التستر عليها تحت عناوين مختلفة كنعتها بجريمة الشرف أو اعتبارها جريمة عاطفية لإضفاء المشروعية عليها وتبرير عملية القتل أو عدم الاعتراف بخصوصيتها مثل ما هو الشأن في القانون L'HOMICIDE كجريمة LE FÉMINICIDE عن جريمة القتل التونسي .

في حين أن هنالك تعريفات مختلفة لهذا المصطلح، فإن جمعية أصوات نساء و في إطار هذا التقرير اعتمدت في قرائتها للبيانات والمعطيات على التعريف الواسع لمصطلح التقتيل أي القتل المتعمّد للنّساء من قبل الرجال لأنهن نسّاء و هذا التعريف FÉMINICIDE أي القتل الصادر عن الزوج أو الشريك FÉMINICIDE INTIME لا يقتصر على القتل الحميمي الحميم ليشمل القتل الصادر عن احد أفراد الأسرة القائمة على القرابة أو المصاهرة أو من قبل شخص غريب عن العائلة كما يغطي هذا التقرير كذلك محاولات القتل التي فشلت رغما عن إرادة ونية القتل من قبل الفاعل .

II -بعض إحصائيات عالمية و إقليمية لسنة 2024

الإحصائيات العالمية

على الصعيد العالمي، قُتِلَت نحو 89,000 امرأة وفتاة عمداً في عام 2022، وهو أعلى عدد سنوي مسجل في العقدين الأخيرين. وتشير البيانات المتوفرة لدى الوكالات الدولية المعنية بمكافحة الجريمة إلى أنه رغم تراجع العدد الإجمالي للجرائم القاتلة على مستوى العالم في عام 2022 بعد الزيادة الكبيرة التي شهدها عام 2021، فإن عدد جرائم قتل النساء ظل ثابتاً ولم يشهد تراجعا[4] وتعد معظم جرائم قتل النساء والفتيات مدفوعة بدوافع جنسانية .

ففي عام 2022، قُتِلَ حوالي 48,800 امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم على يد شركاء حميمين أو أفراد آخرين من أسرهن. وهذا يعني أنه، في المتوسط، يُقتَل أكثر من 133 امرأة أو فتاة يومياً على يد شخص من أفراد عائلاتهن[5].

كما كشف آخر تقرير حول تقتيل النساء لسنة 2023 الذي تم نشره من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمخدرات في سنة2024 [6] .بأنه ، تم قتل 85 ألف امرأة وفتاة عمدا في جميع أنحاء العالم في عام 2023، وارتكب 60٪ من هذه الجرائم، أي قتلت 51000 إمرة أو فتاة، من قبل شريك حميم أو فرد آخر من أفراد الأسرة. وأن كل يوم، تقتل 140 امرأة أو فتاة على يد شريكهن أو أحد أقربائهن، مما يعني مقتل امرأة/فتاة كل 10 دقائق..[7]
كما أفاد نفس التقرير تسجيل إفريقيا أعلى معدلات قتل النساء على يد الشريك الحميم والأسرة، تليها الأمريكتان وأوقيانوسيا .

4 https://fondby.com/uSecM
5 https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/briefs/Femicide_brief_2023.pdf
6 https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/briefs/Femicide_Brief_2024.pdf
7 https://urlz.fr/u32K

الإحصائيات الإقليمية

في هذه المنطقة، وفقًا لتقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة:(MENA) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُعتبر العنف ضد المرأة مشكلة كبيرة تشمل كل من القتل والعنف الأسري. وفي ،(UN WOMEN) عام 2024، تشير التوقعات إلى أن معدلات قتل النساء بسبب العنف الأسري ما زالت مرتفعة في بعض الدول مثل تونس و مصر و المغرب[8] .

في فلسطين اتخذ تقتيل النساء شكل إبادة جماعية باعتبار أن من بين أهداف مرتكبي الإبادة الجماعية هو تدمير قدرة وقوى التكاثر وتماسك هوية المجموعة المستهدفة. وذلك عن طريق تدمير أجساد النساء، على وجه التحديد لأنهن نساء "قد قتل الجيش الإسرائيلي خلال العام الماضي في قطاع غزة من النساء والأطفال عددًا يفوق عدد من قتلوا في جميع النزاعات الأخرى في نفس المدّة على مدى العقدين الماضيين،" وفقًا لتحليل جديد أجرته منظمة أوكسفام[9] :سجلت حرب الإبادة الجماعية في7أكتوبر 2023 مقتل ما لا يقل عن 40,000 شخصًا، غالبيتهم العظمى من ،المدنيين، من بينهم 10,000 طفل و7,000 امرأة [10].

8 تقرير تمّ إعداده من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عنوانه، "جرائم قتل الإناث في عام 2023: تقديرات عالمية لجرائم قتل الإناث من قبل الشريك الحميم/فرد في الأسرة https://urlz.fr/u32U

10 https://www.oxfam.org/ar/press-releases/more-women-and-children-killed-gaza-israeli-military-any-other-recent-conflict

III ـ تحليل البيانات والإحصائيات المرصودة لسنة 2024 في تونس

اعتمدت جمعية أصوات نساء –في تكييفها للجرائم المرصودة بأنها جرائم تقتيل النساء– على ما وقع إثباته وإقراره على نطاق واسع من أن غالبية جرائم تقتيل النساء والفتيات التي ترتكب من قبل الزوج أو الشريك الحميم أو احد أفراد العائلة (الأب , الأخ , العم...) هي جرائم ترتكب في حق النساء أي ترتكب بسبب عوامل دافعة تتصل FEMINICIDE على أساس جنسهن أي جرائم تقتيل النساء بنوع الجنس، وهي إشارة إلى الأسباب الجذرية المتأسسة على الأنظمة الأبوية أو التي تشمل الممارسات التقليدية الضارة [11] (كالأدوار النمطية للرجل والمرأة، والتمييز ضد النساء والفتيات، وعدم المساواة وعلاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأعراف الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالذكورة، و الحاجة إلى تأكيد السيطرة أو السلطة الذكورية، لإنفاذ وجوب احترام أدوار الجنسين،) التي تميز السياق المحدد الذي تحدث فيه جرائم القتل.

يستخدم مصطلح «الدافع الجنساني» لوضع الأساس للتعريف الإحصائي ويختلف الدافع الجنساني للقتل عن الدافع الذاتي للقاتل (غيرة ,انتقام) ,او العوامل المسهلة أو المؤثرة في ارتكاب الجريمة (.غضب مفرط , مرض نفسي استهلاك مخدرات....) .

خلال سنة 2024، قامت جمعية "أصوات نساء" برصد معظم جرائم تقتيل النساء، كلما توفرت المعلومة لتحديد الدوافع والعوامل المساعدة على ارتكاب جرائم القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي .
وذلك في محاولة منها للتنديد بهذه الظاهرة التي تمس أحد أهم الحقوق الإنسانية والأساسية للنساء وهو الحق في الحياة. بالإضافة إلى التعرف على العوامل التي يمكن أن تساعد في منع حدوثها .

[11] Cadre statistique sur les meurtres de femmes et de filles liés au genre (également appelés fémicides/ féminicides) https://www.cdeunodc.inegi.org.mx/unodc/wp-content/uploads/2022/12/1-Statistical_framework_femicide_2022-frances.pdf

وقد تبين من خلال البعض من المعطيات المتوفرة أن البعض من الضحايا تعرضت الى عنف تراكمي ومتعدد الأشكال و محاولات قتل سابقة لكنها لم تتلق الحماية الكافية وفي الوقت المناسب من السلط لوضع حد لهذا العنف .

كما يظل شهر أوت من العام الجاري الأكثر خطورة في هذا السياق من حيث الأرقام، حيث تم رصد 7 جرائم تقتيل للنساء، كانت معظمها في منطقة تونس الكبرى، مقارنة بالعام 2023، الذي شهد جريمة واحدة فقط في سوسة. كما أظهرت الإحصائيات التي جمعها فريق "أصوات نساء" خلال فترة 2023–2024 أن معظم جرائم تقتيل النساء تركزت في ولايات تونس الكبرى، وخصوصًا في ولاية أريانة .
ولاحظنا أن بعض الجرائم وقعت في أيام ذات دلالات خاصة، مثل يوم عيد الأضحى، أو في فترات معينة من السنة كشهر رمضان حيث تساهم الضغوط الاجتماعية أو الاقتصادية على ارتكاب بعض الجرائم .

VI– جرائم تقتيل النساء في تونس 2024

1 – حصيلة جرائم القتل المرتكبة ضد النساء وعدد الضحايا

عرفت تونس سنة 2024 ست وعشرون جريمة قتل ومحاولة قتل واحدة (لا نعلم فيها مصير الضحية نظرا لغياب أي متابعة من قبل الإعلام لهته الجرائم) وهو عدد لم يرتفع مقارنة بالسنة الماضية غير انه لم يتقلص بينما ذهب عدد ضحايا هذه الجرائم إلى 31 ضحية نظرا إلى أن الجريمة الواحدة استهدفت في بعض الحالات أكثر من شخص.

ارتكبت أغلب جرائم القتل بالأساس على الزوجات كما شملت 4 جرائم والدة الزوجة إلى جانب الضحية الرئيسية وهي الزوجة وجريمة واحدة تم من خلالها تقتيل الابنة إلى جانب الزوجة .

يفسر تقتيل ضحايا عرضيين من النساء مثل والدة الزوجة والابنة إلى جانب الضحية الرئيسية (زوجة أو طليقة) عندما تتحصن الزوجة أو الطليقة بمنزل الأولياء نتيجة العنف المسلط عليها أو إثر انفصال واقعي أو طلاق وهو انفصال يفقد القاتل سيطرته على الضحية مما يجعله يرتكب الجريمة أو عندما تُعرب وتظهر الأم مساندة وحماية لابنتها من العنف الممارس عليها كما تقتل الابنة من قبل والدها علاوة على الأم إما لأنها كانت شاهدة عيان على عملية قتل والدتها أو للتشفي من الأم باعتبار أن الابنة هي نسخة مطابقة لوالدتها .

[1] ملحق عدد 1

2- حصيلة جرائم القتل المرتكبة ضد النساء وعدد الضحايا

التوزيع الجغرافي لجرائم تقتيل النساء في تونس لسنة 2024

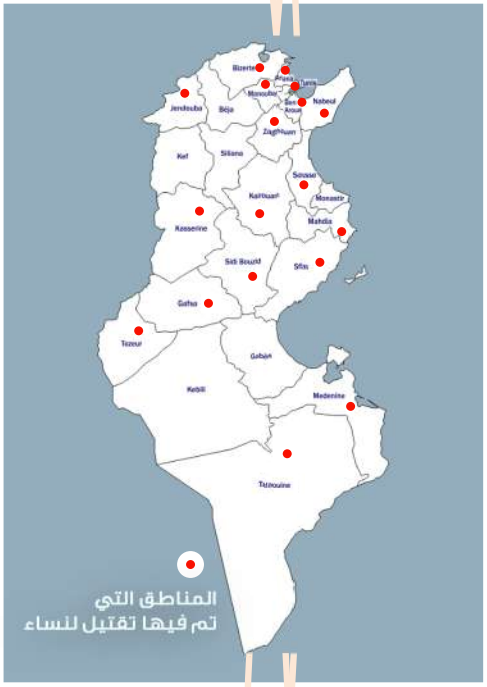

وفقًا للرسم البياني للتوزيع الجغرافي لجرائم تقتيل النساء في تونس لسنة 2024، فإن هذه الجرائم لم يقتصر ارتكابها على جهة معينة، بل مست أنحاء مختلفة من البلاد التونسية، وهو ما تمت ملاحظته في التقرير السابق.

شهدت 16 ولاية من الجمهورية التونسية وقوع جرائم تقتيل للنساء في سنة 2024، وتشير البيانات إلى أن أكبر نسبة من الجرائم ارتُكبت في ولايات تونس الكبرى، حيث تم تسجيل 16 جريمة تقتيل للنساء، أي ما يعادل 64% من مجموع الجرائم في 2024 حيث تصدّرت تونس العاصمة قائمة الولايات بأعلى عدد من الجرائم، مسجلة 8 جرائم، تليها ولاية أريانة التي سجلت 6 جرائم منتشرة في أربعة معتمديات وجريمة واحدة بولاية بن عروس وأخرى بولاية منوبة .

على الرغم من أن معظم الجرائم وقعت في ولايات تونس الكبرى (وهي تونس العاصمة وأريانة و منوبة و بن عروس) إلا أن هناك جرائم تقتيل نساء مسّت ولايات أخرى من البلاد وهي سوسة التي عرفت جريمتين كما ارتكبت جريمة واحدة بكل من ولايات المهدية، سيدي بوزيد، وجندوبة, قفصة, القصرين, القيروان ,نابل, صفاقس, مدنين, تطاوين و بنزرت .

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد الولايات التي ارتكبت فيها الجريمة ضد النساء وهي 16 ولاية مقارنة بسنة 2023 التي مست 11 ولاية فقط. ولا يمكن تفسير ذلك بمعزى عن انتشار الجريمة بصفة عامة في تونس وعن الإحساس بالإفلات من العقاب في ظل ضعف الدولة التونسية في حماية مواطنيها وعن تراجع حقوق النساء وانتشار الخطاب السياسي المحافظ .

يمكن أن تفسر النسبة المرتفعة لجرائم تقتيل النساء بولايات تونس الكبرى بأهمية الهجرة الداخلية نحوها نظرا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالريف التونسي وعدم التكيف مع المحيط الجديد والهشاشة النفسية و الاقتصادية للأسر المهاجرة.
لا تتمركز جريمة تقتيل النساء في الولايات الأكثر فقرا بالبلاد إذ أن ولايات تونس وبن عروس وأريانة تحتل معدلات الفقر الأدنى في تونس مقارنة بمنطقة الشمال الغربي والوسط التي تسجل أرقام قياسية في الفقر إذ شهدت القيروان والتي هي أفقر ولاية في تونس مثلا جريمة تقتيل واحدة .

يمكن الإشارة إلى أن جرائم تقتيل النساء التونسيات أو الأجنبيات من قبل تونسي ترتكب حتى خارج الوطن إذ تم ارتكاب هذه الجريمة في كندا سنة 2024 من قبل زوج تونسي على زوجته التونسية حيث سدد لها 20 طعنة بسكين داخل محل الزوجية مما ينم على أن التقتيل كإحدى مظاهر العنف ضد النساء يتخطى الحدود الوطنية بما انه يجد أساسه في العقلية الذكورية القائمة على تفوق جنس الرجال على جنس النساء والتي تعتبر أن الزوج يمتلك زوجته وأن له الحق بالتالي في تقرير حياتها ومماتها أينما وجد .

توزيع الجرائم حسب الفئات العمرية للضحايا

تشير نتائج التقرير إلى وجود

3 جرائم تقتيل النساء سن الضحايا أقل من 18 سنة 3 ،

2 جرائم تقتيل النساء سن الضحايا بين 19 و25 سنة 2،

7 جرائم تقتيل النساء سن الضحايا بين 26 و35 سنة 7،

5 جرائم تقتيل النساء سن الضحايا بين 36 و45 سنة 5،

5 جرائم تقتيل النساء سن الضحايا بين 46–60 سنة 5،

4 جرائم تقتيل النساء سن الضحايا تفوق أعمارهن 60 سنة إذ قتلت مسنة بالغة من العمر 90 سنة .

تمثل فئة النساء بين 26 و35 سنة أعلى نسبة وهي 28%مقارنة بالشرائح العمرية الأخرى لكن العدد الجملي للنساء المقتولات الذي يفوق سنهم 35 سنة هي اكثر من عدد النساء والفتيات المقتولات التي لم تبلغ سن 35 .

4- توزيع الجرائم حسب الفئات العمرية للجناة

هناك 5جرائم نفذها أشخاص لم يتم تحديد هويتهم وبذلك لا يمكن التطرق لمسالة السن حولها، بينما الجرائم الأخرى هي مرتكبة من قبل أشخاص لم تتحدد أعمارهم بطريقة دقيقة في كل الحالات من قبل الإعلام الشيء الذي يمكننا من القول بأنه وفق المعطيات المتوفرة أصغر سن هو 22 سنة و أكبر سن ينتمي إلى الشريحة العمرية المتمثلة في الستينات.باعتبار أن الإعلاميون ليس لديهم معلومات حول السن بل حول الشريحة العمرية التي ينتمي إليها القاتل وهو ما سيتم اعتماده في التحليل .

من المهم الإشارة إلى أن التقرير لم يرصد حتى جريمة مرتكبة من قبل الأطفال أو من رجل سنه دون 22 عام

ارتكبت جريمة واحدة من قبل الشريحة العمرية العشرينية (مولود في سنة 2002 أي سنه 22 عاما) من قبل شاب منقطع عن الدراسة ورياضي متحصل على ميداليات في الفنون القتالية صاحب سوابق عدلية من اجل استهلاك المخدرات لا علاقة له بالضحية والتي تم اغتصابها ثم قتلها .

يمكن ربط توفر جريمة واحدة في الفئة العشرينية بين الجرائم التي تم رصدها في الجدول بطبيعة الجرائم التي أغلبها صادرة عن الزوج والطليق بينما الشريحة العمرية العشرينية لا يتم فيها الزواج وتأسيس أسرة

- 3 جرائم ارتكبت من قبل رجال في العقد الثالث أي من 30 الى 39 سنة.
- 9 جرائم قتل ارتكبت من قبل رجال في العقد الرابع أي من 40 إلى
- 5 جرائم قتل ارتكبت من قبل رجال في العقد الخامس أي من 50 إلى 159
- 1 جريمة من قبل ستيني
- غياب الجرائم المرتكبة من أشخاص متقدمين كثيرا في السن أي من0 7 سنة
- الكهولة من30-إلى 59 سنة لا تمنع الرجال من ارتكاب جريمة تقتيل النساء فهي شريحة قاتلة إذ يعتبر السن محدد في الجرائم المرتكبة
- تعتبر الشريحة العمرية الأربعينية هي أكثر شريحة ارتكبت جرائم تقتيل النساء وهي جرائم ارتكبت من قبل الشريك الحميم أي زوج أو طليق أو من احد من أطراف العائلة بالمعنى الواسع (-إبن -الأب الصهر) تليها الشريحة العمرية المتمثلة في-الخمسينات و يمكن أن تفسر النسبة العليا من ارتكاب جرائم تقتيل النساء من قبل شريحتي العقد الرابع والخامس في الإحساس القوي بالفحولة والرجولة المتغلغلة في البتريركية LE PATRIARCAT الذي تؤسس للعنف وممارسته و الهيمنة والمراقبة والسلطة على النساء وأجسادهن هذا إلى جانب بعض المحددات والعوامل الذاتية أو الموضوعية المؤدية للعنف الناتجة عن تغيير في الأدوار على الصعيد الأسري أو المهني .

5 – توزيع الجرائم حسب العلاقة بين الضحية والجاني

هناك 5جرائم لم يتم فيها التعرف على هوية الجاني أو تحديد ارتباطه من عدمه بالضحية، وهي جرائم ارتكبها أشخاص مجهولين حيث تم العثور على الجثث منها ما هو ملقى في الطريق العام بجانب قمامة وحالتين تم العثور على جثتي القتيلتين و واحدة في منزل أحد الأجانب وواحدة في منزل الضحية .

ارتكبت إحدى هذه الجرائم إثر عملية اغتصاب وبقيت الأسباب مجهولة في بقية الجرائم لكن عادة ما ترتكب هذه الجرائم اثر عملية اغتصاب أو اتجار بالبشر أو علاقة حميمية متسترة .

يتبن أن اغلب جرائم تقتيل النساء في تونس تمارس من قبل أحد أفراد الأسرة القائمة على القرابة أو المصاهرة ومن قبل الزوج أو الطليق أو الشريك الحميم، مما يعكس تفشي العنف داخل الأسرة وبين الأزواج والمفارقين والشركاء الحميمين. ففي 36% من الجرائم ، كان الزوج هو مرتكب الجريمة حيث **ارتكب الأزواج 10 جرائم** من أصل 26 جريمة ، مما يشير إلى أن العنف الزوجي هو نتيجة الهيمنة والمراقبة والتسلط الذي يمارس على الزوجة من قبل الزوج وطبيعة مكانة الزوجة ودورها في نظر المعنف .

كما **ارتكب الطليق هذه الجرائم في حالتين**، مما يسلط الضوء على استمرار العنف بعد انفصال العلاقة الزوجية وان الطلاق يشكل عامل خطورة على الضحايا .

كما ارتكبت جريمة واحدة وفق ما صرحت به المعطيات من قبل الشريك الحميم
هناك 3 حالات تقتيل ارتكبها الأبناء ضد أمهاتهم ، مما يعكس خطورة العنف الأسري .

أما فيما يتعلق بالعلاقات العائلية الأخرى، فقد ارتكب الأباء 2 جرائم ضد بناتهم
و في 4 حالات تم القتل من قبل الصهر .

يوضح التقرير اختلاف أنواع التقتيل التي يمارس على النساء إذ نجد التقتيل الحميمي
LE FÉMINICIDE INTIME والتقتيل من –قبل احد أفراد العائلة FÉMINICIDE FAMILIAL
والتقتيل الغير حميمي FÉMINICIDE NON INTIME المرتكب من أشخاص غير مجهولين

من قبل الضحية ولا تربطهم علاقة حميمية أو علاقة قرابة بها أو أشخاص مجهولين من قبل الضحية هذا التنوع في العلاقة بين الجاني والضحية يبرز اتساع نطاق العنف القائم على النوع الاجتماعي يتبين من التقرير أن اغلب حالات التقتيل مورست على النساء في الفضاء الخاص ، وأن هذه الاعتداءات يرتكبها أشخاص من حولهن، وفي أغلب الأحيان أزواجهن أو أزواجهن السابقين أو الشريك الحميم أو الأقارب ولذلك فإن الفضاء الخاص لا يعني الأمن والأمان والعلاقة القائمة على الثقة والمحبة .

6- وجود سوابق عنف

يبدو من خلال البيانات والمعطيات المتوفرة أن ضحايا العنف الأسري والزوجي أو الصادر عن الطليق تعرضت لشتى أنواع العنف قبل عملية التقتيل .

يوضح تحليل الأفعال الإجرامية ـ التي ارتكبت على الضحايا في إطار العنف الزوجي أو الصادر عن الطليق– الصلة بين القتل الزوجي والعنف السابق. وان القتل أو محاولة القتل هي نتيجة لسلوك عنيف متكرر إذ تعرضت الضحايا قبل ارتكاب الجريمة وحسب المعلومات المتوفرة الى العنف المادي والعنف النفسي واللفظي ,التهديد بالقتل ,التهديد باستعمال السكين ومحاولات قتل, العنف الاقتصادي والإلكتروني والمراقبة كما تبين وجود قصور في التعامل مع الشكاوى المتقدمة، وعدم تقييم خطورة حالة الضحية، وانعدام المتابعة القضائية .

وتظهر البيانات والمعلومات أن جرائم قتل النساء يجب أن توضع في سياق إجمالي للعنف ضد النساء وهنا نجد فكرة تراكمية واستمرارية العنف ضد النساء وهو عنف متعدد الأشكال، مرتبط ببعضه البعض بروابط دقيقة ومعقدة .

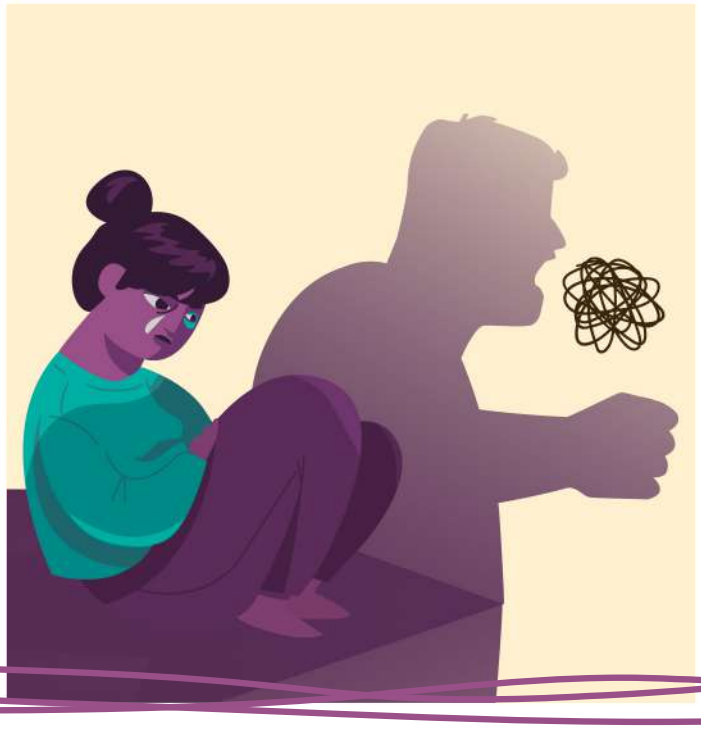

تبين من المعلومات أن بعض الفرق المختصة أحيانا تكتفي عند تشكي الضحية بمجرد إلزام الفاعل الذي قام بتعنيف الزوجة أو الطليقة بعدم تكرار الفعلة مستقبلا وهو التزام فاقد لصبغته القانونية ويشكل في الواقع جوازا لمواصلة العنف لان خرقه لا يترتب عنه أي تبعات قانونية إذ إن الشكاية التي تتقدّم بها الضحية تُنمّي مشاعر النقمة لدى المعنِّف، وتشكل خطراً عليها، شأنها في ذلك شأن أي إجراء تتخذه لمواجهة العنف ووقفه، مثل الانفصال الجسدي الفعلي أو الطلاق، وهو ما أكدته بعض المعطيات.

يفتقر التقرير إلى معلومات وتفاصيل أساسية حول الجرائم المرتكبة، كمعرفة ما إذا كان للفاعل سوابق عدلية مرتبطة بالعنف، مما يساعد على فهم ظاهرة العود في جرائم العنف، أو ما إذا كانت الضحية قد تقدّمت بمطلب حماية لدى قاضي الأسرة. ونتيجة لغياب هذه التفاصيل المتعلقة بالضحايا والجناة والإجراءات المتخذة، يظلّ التحليل ضعيفًا وناقصًا .

7 – طرق القتل والوسائل المستعملة

تُعدّ طرق القتل التي يعتمدها الجناة عنصراً بالغ الأهمية، إذ تُساهم من جهة في تفسير مركز ومكانة الضحية بالنسبة للفاعل، والدوافع الذاتية لارتكاب الجريمة، لا سيّما في إطار العنف الزوجي أو العائلي. ومن جهة أخرى، واستناداً إلى التجارب المقارنة لبعض المراصد، فإن هذه الطرق تُساعد في تكييف ما إذا كانت الجريمة المرتكبة تُصنَّف ضمن حالات تقتيل النساء، خاصةً إذا كان القتل غير حميمي أو ارتُكب من قبل أحد أفراد العائلة .

ومن بين المعايير المعتمدة في هذا التكييف: التشفّي في الجسد قبل أو بعد الوفاة، والتعامل المُهين مع الجثة، كإلقائها في أماكن قذرة أو في الطريق العام. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات متوفرة في عدد من حالات القتل المرصودة .

تختلف الأساليب التي يتبعها الجناة في جرائمهم بشكل كبير، حيث تتنوع الوسائل والأساليب التي تم استخدامها .

الوسائل المستعملة

من حيث وسيلة القتل المستعملة نجد استعمال أداة حادة المتمثلة في سكين هي الأداة أكثر استعمالا الساطور المطرقة "بالة" استعمال اليدين للخنق استعمال سيارة للدهس

16 جريمة تم فيها استعمال آلة لارتكاب الجريمة تتمثل في آلات قاتلة وحادة

13ـ جريمة استخدم السكين

1 ـ جريمة واحدة استعمل الساطور

1 ـ جريمة واحدة استعملت مطرقة

1 ـ جريمة واحدة استعملت بالة

في 3 جرائم لم يتم استعمال أداة حادة

1 ـ تم استعمال السيارة لدهس الضحية

1 ـ تم استعمال سلك كهربائي

1 ـ استعمال الأيدي

في أربعة حالات لم يتم تحديد كيفية القتل

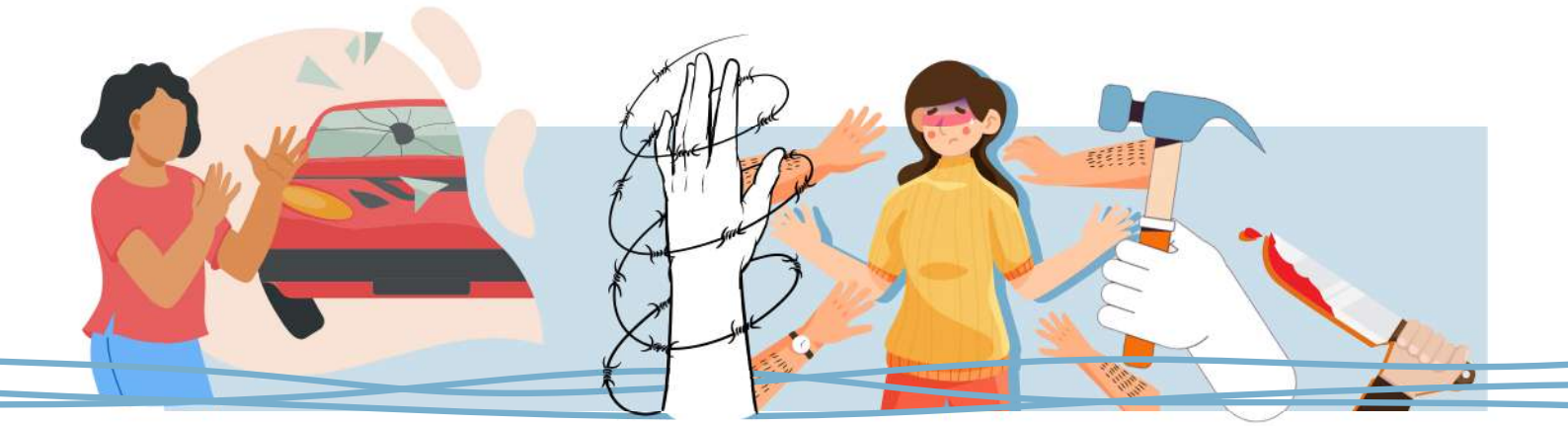

أساليب القتل

تراوحت أساليب القتل بين الطعن عديد المرات في أماكن قاتلة وهي الرأس الرقبة الصدر،الخنق, العنف الشديد المؤدي للقتل قطع اليد , الحرق، الدهس بالسيارة مرتين على التوالي, التسميم بمخدر إثر عملية اغتصاب و اغتصاب بعد قتل
تكشف المعطيات المتوفرة عن مستويات مرعبة من التشفي والعنف الجسدي الذي يمارسه الجناة على أجساد الضحايا، سواء قبل القتل أو بعده. فقد أظهرت الفحوصات وجود آثار واضحة للعنف المادي، مثل الكدمات، وقطع الأعضاء (كالأيدي)، والحرق بالسجائر، ما يدل على تعمّد الإيذاء والإذلال قبل تنفيذ جريمة القتل.

أما بعد الوفاة، فإن بعض الجناة لا يكتفون بإنهاء حياة الضحية، بل يواصلون التشفي في جثثهن من خلال التمثيل بها. ففي عديد من الحالات، تم تقطيع الجثث ورميها في أماكن نائية أو مهملة. وقد سُجّلت حالتان تم فيهما فصل الرأس عن الجسد وإلقاؤهما في أحد الأودية، فيما وُثقت حالة تم خلالها تقطيع الجثة والاحتفاظ بها في ثلاجة لمدة عام قبل التخلص منها بنفس الطريقة. كما رُصدت حالات أخرى، مثل: إلقاء الجثة بجانب القمامة في الطريق العام، دفن الجثة تحت منزل الجاني قيد البناء، رمي الجثة أمام مستشفى، بل وحتى ممارسة الاغتصاب بعد القتل في إحدى الحالات .

8 – مكان ارتكاب الجرائم

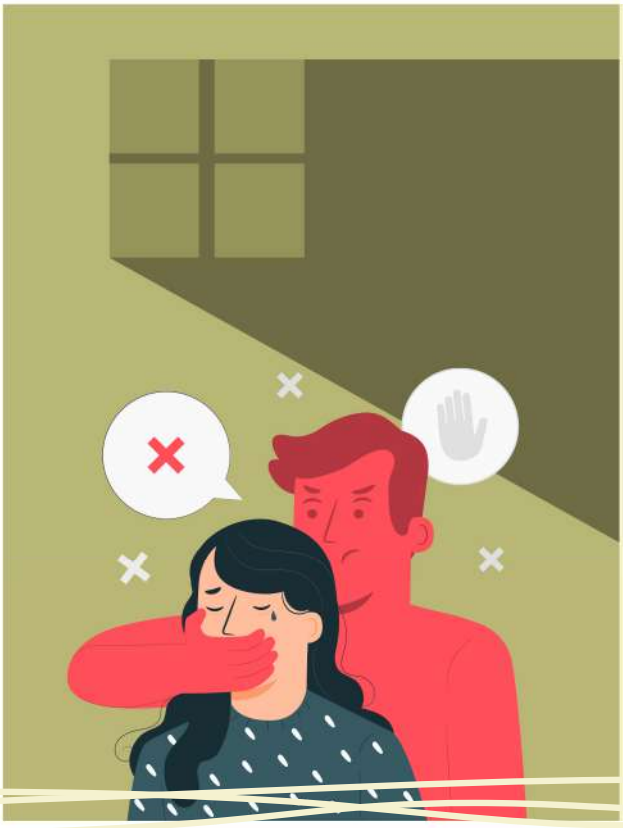

تُرتكب غالبية جرائم القتل في فضاءات خاصة، عادة ما تكون مغلقة، مثل منزل الضحية أو منزل الجاني أو أحد منازل أفراد عائلة الضحية، وذلك بهدف التستر على الجريمة بعيدًا عن الأنظار. ومع ذلك، فقد سُجّلت حالات قُتلت فيها النساء في الفضاء العام، كالشوارع، وعلى مرأى ومسمع من المارة أو الجيران، في مشهد يوحي بأن الجاني يسعى إلى التجاهر بجريمته، وجعل الضحية عبرة. كما تم رصد حالات حاولت فيها الضحية الفرار من العنف المنزلي، ليتم ملاحقتها وتصفيتها في الفضاء العام، مما يجعل من جميع الفضاءات - الخاصة والعامة - أماكن محتملة للقتل، ويُظهر انعدام شعور الجناة بأي رادع قانوني أو اجتماعي .

9 – تصرفات القاتل بعد عملية القتل

تبيّن المعطيات المتوفرة أن تصرفات الجناة بعد تنفيذ جرائم القتل تختلف من حالة إلى أخرى. ففي عدد من الحالات، لاذ الجناة بالفرار بعد ارتكاب الجريمة، إلى أن تم إلقاء القبض عليهم، إذ كانوا معروفين لدى السلطات. وفي حالة واحدة، قام الجاني بتسليم نفسه طوعًا. كما سُجّلت جرائم لم يتم إلى حدّ الآن التوصل إلى هوية مرتكبيها .

ومن جهة أخرى، لوحظت في بعض الحالات ردود فعل درامية بعد الجريمة، تمثلت في انتحار الجاني شنقًا في حالتين، وفي محاولة انتحار باستخدام السكين في حالة أخرى، إضافة إلى قيام أحدهم بحرق المنزل بعد تنفيذ الجريمة.

تُبرز هذه التصرفات المتباينة الخلفيات النفسية المختلفة للجناة، وكذلك مستويات الشعور بالذنب أو الرغبة في الإفلات من العقاب .

٧ـ إشكاليات التقرير حول رصد جرائم قتل النساء

يشكل غياب البيانات الرسمية حول جرائم تقتيل النساء عائقا لعملية الرصد وتحليل البيانات كما يمثل غياب إعلام استقصائي متخصص في تغطية جراءم تقتيل النساء ومتابعتها تجعل تقارير المجتمع المدني سطحية ومنقوصة إلا حد ما .

يعتبر جمع المعطيات من أكبر التحديات و واحدة من أبرز الصعوبات التي تواجهها جمعية أصوات نساء تتمثل في نقص في البيانات وعدم دقتها و مصداقيتها أحيانا مما يشكل صعوبة في الحصول على معلومات واضحة عن الجناة أو خاصة الضحايا وحيثات الجريمة حيث يتعامل الإعلام مع هذه الجرائم كمتفرقات ويستعمل عبارات مثل "وفاة الضحية وكأن الضحية ماتت موتا طبيعيا أو يصرحون أن التقتيل تم بسبب خلافات زوجية أو عائلية وفي ذلك خلط بين العنف و الخلاف VIOLENCE ET CONFLIT CONJUGAL بالتالي هناك حاجة ماسة لتطوير آليات جمع ، البيانات و تطوير الخطاب الإعلامي حول مسالة تقتيل النساء مع استعمال مفردات تبين حقيقة وحجم الظاهرة ودعوة الخبراء للتحسيس بالظاهرة وبث الأرقام المفيدة وبيان أسباب التقتيل والتوقي منه وعدم الاكتفاء بنشر الخبر أو التنديد بالجرائم وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لتمكين المجتمع المدني من التعامل مع قضايا قتل النساء بطريقة أكثر فاعلية وشمولية .

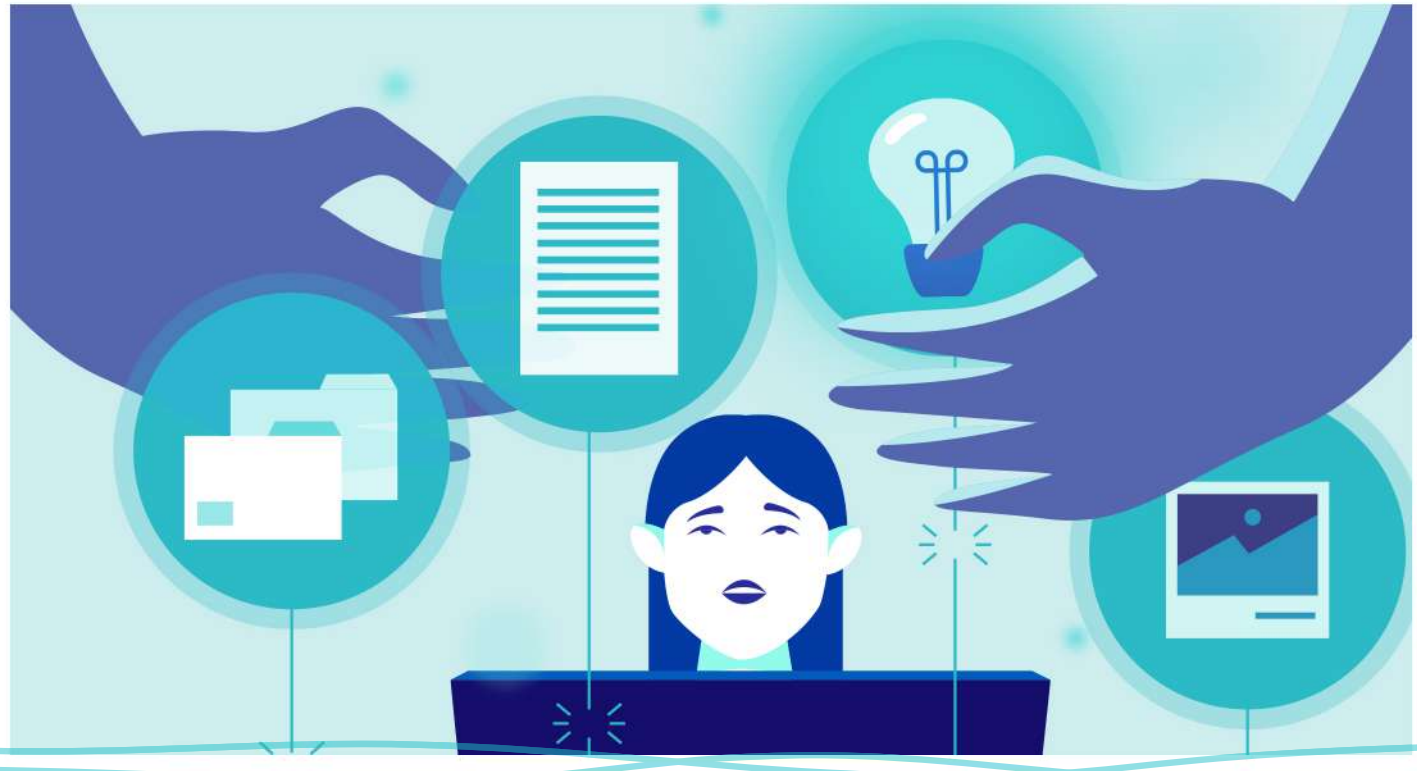

VI ـ الخاتمةالعامة

إن المعركة ضد جرائم قتل النساء في تونس لا تزال بعيدة كل البعد عن الانتصار بسبب تعقيد المشكلة وتعدد عواملها. ويتطلب ذلك التعبئة على كافة مستويات المجتمع والتساؤل حول غياب استراتيجية او خطة وطنية واضحة المعالم لمناهضة تقتيل النساء .

ومن المهم أن نفهم أن استمرار الصور النمطية الجنسانية والمعايير الثقافية "الأبوية" تساهم في إدامة العنف ضد النساء .كما تؤثر الصور النمطية على السلوكيات والمواقف داخل المجتمع الذي يطبع خاصة مع العنف الزوجي والتقليل من شأنه. كما أن الافتقار إلى الوعي والفهم للعنف القائم على النوع الاجتماعي، و السيطرة والهيمنة والمراقبة على أجساد النساء يجعل من الصعب مقاومتها ، كما لا تزال النساء تواجه النساء عقبات مؤسستيه وقانونية و صعوبات عند طلب المساعدة والحماية .مما يثنيها عن القيام بذلك الشيء الذي يجعلها في حالة خطورة مؤدية إلى تقتيلها .

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى تدريب متخصص للعاملين في مجال إنفاذ القانون والعدالة إلى التقليل من خطورة الحالات المتعهد بها . وهذا يضر بالمعاملة السليمة للضحايا وبأمنها. ويتفاقم هذا الوضع بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة للهياكل أو المؤسسات التي تتعهد بالنساء ضحايا العنف .

كما أن غياب التعاون الجدي بين المؤسسات الأمنية، الإعلامية، والعدلية، وعدم تطوير الأساليب المعتمدة للحصول على بيانات دقيقة تعكس الواقع بشكل أفضل يشكل عائقا حول التعريف بظاهرة تقتيل النساء والتحسيس بها ومكافحتها .

التوصيات

1 – على مستوى الدولة

- اعتماد خطة وطنية لمنع تقتيل النساء .
- إنشاء هيئة تنسيق داخل وزارة المرأة لتقييم فعالية السياسة العامة في مكافحة العنف بشتى اشكاله وخاصة تقتيل النساء .
- جعل تقتيل النساء جريمة مستقلة .
- إدراج مفهوم السيطرة L'EMPRISE في القانون الجزائي .
- تعزيز تدابير الحماية المنصوص عليها بقانون –2017 .
- مواصلة الجهود الرامية إلى توفير المعلومات والتوعية بشأن العنف ضد المرأة، ولا سيما القانون رقم 58–2017 .
- جعل تقييم المخاطر إلزاميًا لجميع العاملين في الخطوط الأمامية .
- تدريب الإعلاميين على تغطية جرائم وظاهرة تقتيل النساء .

- إجراء جرد لأنظمة حماية الضحايا بهدف تقييمها وتطويرها.
- تعزيز مكافحة العنف ضد المرأة باتخاذ تدابير فعلية وناجعة للوقاية والحماية والتتبع القضائي على النحو المذكور في القانون عدد 58–2017 من أجل الحد من عدد ضحايا قتل النساء
- توعية النساء وتثقيفهن على عوامل الخطورة التي يمكن أن تؤدي إلى خطر تقتيل النساء كما ينبغي توعيتهن بالخيارات القانونية المتاحة لهن .
- إبرام بروتوكول تعاون بين المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة ووزارتي الصحة والعدل في ما يخص جمع البيانات حول جرائم تقتيل النساء .
- توعية وتدريب الأطفال والشباب، وخاصة العاملين في مجال التعليم، من أجل تفكيك الصور النمطية والقوالب النمطية ووضع حد للتمييز والعنف القائم على أساس الجنس.
- وجوب اعتماد سلم تقييم الخطر من قبل الفرقة المختصة بالقضاء على العنف ضد المرأة وقاضي الاسرة الذي سيمكنهم عند تقديم شكوى أو مطلب حماية من تقييم مستوى الخطر الذي تواجهه الضحية واتخاذ الاليات القانونية اللازمة والمناسبة لحماية الضحية .
- تحفيز الإعلام على تسليط الضوء على قضايا تقتيل النساء بشكل دقيق وغير متحيز، مع نشر تقارير موضوعية تهدف إلى تثقيف المجتمع حول خطورة العنف وأثره.
- التسريع في الإجراءات القضائية لفائدة ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة المحاكمات الجزائية والتأكد من تنفيذ الأحكام بسرعة.

على مستوى المجتمع المدني

- توحيد البيانات والمعطيات لتحديد حالات تقتيل النساء من قبل المجتمع المدني لإنشاء قاعدة بيانات موحدة حول تقتيل النساء ونظام إحصائي لتسجيل هذه الجرائم.
- إبرام شراكات على المستوى الدولي والإقليمي مع الجمعيات والمراصد التي تهتم بظاهرة تقتيل النساء للاستفادة من التجارب المقارنة .
- القيام بأبحاث ميدانية مع أسر ضحايا تقتيل النساء لمعرفة مسارات الضحايا وقصصهم.
- تنظيم محاكمات إستراتيجية لقضايا تقتيل النساء .

ملحق عدد 1

تاريخ إرتكاب إكتشاف/إعلان عن الجريمة	مكان الجريمة	الضحية و بعض المعطيات عنها	الجاني وبعض المعلومات عنه	وسيلة وأسلوب القتل	هل من سوابق في تعنييف الضحية من قبل القاتل؟
09 جانفي 2024	سوسة	الزوجة	الزوج	طعنا بالة حادة	
09 جانفي 2024 تمت الجريمة منذ سنة	سوسة	طفلة 14	الأب خمسيني	فصل الرأس على الجثة	
27 جانفي 2024	يقطن في كندا منذ 3 سنوات مكان ارتكاب الجريمة في المنزل	زوجة 32	الزوج في العقد الرابع من عمره	طعنة بالسكين ثم علم السلطات وتم القبض عليه	
10 فيفري 2024	منطقة بوسالم جندوبة	الزوجة ام لأربعة أطفال في العقد الرابع من عمرها	الزوج خمسيني	الة حادة (ساطور) ضربات على مستوى 3 الراس	محاولة قتل سابقة للضحية وعنف مادي
12 فيفري 2024	منطقة الميدة نابل	الزوجة العقد الثاني أم لطفلين	الزوج ثلاثيني	خنقا بسلك كهرباء	
18 فيفري 2024	منطقة المنيهلة اريانة	الام سنة 90	الابن في العقد السادس من عمره	عديد الطعنات و قطع يدها	قضية سابقة في عقوق الوالدين
18 فيفري 2024	منطقة سكرة اريانة	والدة الزوجة خمسنية ومحاولة قتل الزوجة	الزوج ثلاثيني	طعنات بسكين	
06 افريل 2024 شهر رمضان	منطقة جبل الأحمر تونس	الطليقة العقد الثالث تعيش مع أمها وتعمل في شركة خاصة الام في العقد السادس من عمرها الخال أربعيني	الطليق أربعيني عاطل عن العمل رافض لحكم الطلاق	مطرقة	محضر في مركز الامن مع التزام الجاني بعدم
17جوان 2024	القيروان	الزوجة أربعيني	الزوج اربعيني	طعنا بالسكين في اليوم الثاني من عيد الاضحى	
29 جوان 2024	منطقة واد الليل منوبة	الطليقة عشرينية و والدتها ستينية	الطليق أربعيني	الدهس بشاحنة ذهابا وايابا	طلاق للضرر المادي و المعنوي
29 جوان 2024	منطقة سيدي عيش قفصة	الزوجة في العقد الثالث من عمرها	الزوج أربعيني	حرقها من خلال سكب بنزين على جسمها (حروق 80%)	

ملحق عدد 1

تاريخ إرتكاب إكتشاف/إعلان عن الجريمة	مكان الجريمة	المعطيات عنها الضحية و بعض	الجاني وبعض المعلومات عنه	وأسلوب القتل وسيلة	هل من سوابق في تعنيف الضحية من قبل القاتل؟
9 أوت 2024	القصرين	الام العقد الرابع	الابن العقد الرابع	الة حادة	عنف لفظي و مادي
11 أوت 2024	سوسة	الزوجة38 ام الزوجة 63 الزوجة موجودة حينها في منزل والداتها نتيجة وجود شجار بينها وبين الزوج	الزوج عقد الخامس بالفرار بعد القتل	طعن بسكين في مختلف مناطق الجسم	
3 سبتمبر 2024	معتمدية جرجيس من ولاية مدنين	الأم 70 سنة	الابن يعاني من اضطرابات نفسية حادة	الطعن بسكين على مستوى القلب ثم حاول الانتحار	قضية في عقوق الوالدين
تمت الجريمة في 01 سبتمبر 2024 تم العثور على الجثة في 04 سبتمبر 2024	منطقة الناصرية صفاقس	سنة تقطن 17 في العاصمة	مجهول اجنبي الجنسية	تحمل اثار دماء و كدمات على الرأس وجدت في شقة	
6 سبتمبر 2024	منطقة حي التضامن أريانة	الزوجة العقد الثالث	الزوج العقد الرابع	عدة طعنات على مستوى الصدر و الرقبة	اعتاد الاعتداء بالعنف الشدي
11 سبتمبر 2024	تطاوين	امرأة		ملقاة وسط واد تحمل أثار كدمات و اصابة على مستوى العين	
23 سبتمبر 2024	بنزرت الجنوبية	امرأة- امرأة متزوجة العقد الخامس	مجهول لا توجد معلومات	قتلت في منزلها ووجه لها عدت طاعنات	
قتلت في 20 سبتمبر و تم الإعلان على الجثة في 15 أكتوبر 2024	حدائق قرطاج	الزوجة العقد الرابع تعمل صيدلانية	الزوج العقد الرابع يعمل بالخارج	تقطيع الجثة قام بقتلها في المنزل وترك المروحة الالكترونية تعمل	مارس كل اشكال العنف- المادي والمعنوي والاقتصادي وتعيش الضحية تحت مراقبته
27 أكتوبر 2024	رواد أريانة	الأم أرملة في العقد السادس	الابن	اصابات عديدة على كامل الجسم	
31 أكتوبر 2024	تونس العاصمة	الضحية عشرينية	مجهول	عدة طاعنات بالة حادة	وجدت ملقاة بجانب-
2 نوفمبر 2024	السعيدة سيدي بوزيد	طفلة خمسة سنوات	مجهول	تم اغتصابها و تناوله مادة مخدرة	
3 نوفمبر 2024	المهدية	أمرأه	مجهول	تم قتلها و اغتصابها	